الأمم المتحدة

E

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/43/Add.1
28 January 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ١١(د) من جدول الأعمال المؤقت

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،
بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة:

حقوق الإنسان والنزوح الجماعي والمشردون

حقوق الإنسان والنزوح الجماعي

إضافة

المحتويات

	المفحة
الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية	٢
منظمة العفو الدولية	٢

الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

منظمة العفو الدولية

[الأصل: انكليزي]
[٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣]

بعثت منظمة العفو الدولية مرفقا برسالتها آخر ما استجد في تقاريرها الخارجية المنشورة عن عدد من البلدان ، هي أفغانستان واندونيسيا وبيرو وتركيا وتونس وزائير وسري لانكا والسودان والصين وطاجيكستان وكولومبيا . وتصف هذه التقارير بالتفصيل شواغل منظمة العفو الدولية في تلك البلدان ، بما في ذلك حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب و"الاختفاء" والاغتيالات السياسية وعقوبة الإعدام .

وتشير منظمة العفو الدولية في رسالتها ، الى أنها جمعت الوثائق عن انتهاكات جسيمة وواسعة الانتشار لحقوق الإنسان في بلدان عديدة ، فرت منها أعداد كبيرة من الناس الذين يلتمسون في الوقت الحاضر الحماية في مكان آخر . وتعتقد المنظمة بأن العديد من حالات اللجوء الأكثر إلحاحا ، التي تواجه المجتمع الدولي الآن ، قد نشأ كنتيجة مباشرة لهذه الانتهاكات . وتلاحظ المنظمة أن لجنة حقوق الإنسان ذاتها كانت قد أقرت منذ عدة سنوات بأن انتهاكات حقوق الإنسان هي أحد الأسباب المؤدية الى حركات اللجوء والنزوح الجماعي . ومع ذلك ، وحسبما ورد في بيان المنظمة الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين ، لم تبذل اللجنة أي جهد متفق عليه لمتابعة الصلة القائمة بين انتهاكات حقوق الإنسان وحركات اللجوء واتخاذ التدابير المناسبة عند نظرها في حالة حقوق الإنسان في البلدان في جميع أنحاء العالم . وتعتقد منظمة العفو الدولية بأنه يجب على لجنة حقوق الإنسان أن تعمل على متابعة هذه الصلة وأن تتخذ الإجراءات التي تبرهن على أنها مستعدة للتصدي لحالات انتهاكات حقوق الإنسان قبل أن تؤدي الى النزوح الجماعي .

وتقوم المنظمة بتقديم هذه الوثائق لأنها واثقة من أنها تصف بالتفصيل انتهاكات حقوق الإنسان ، التي تسهم ولا شك في حركات اللجوء من هذه البلدان . وفي بعض الحالات ، وعلى الرغم من أنه قد لا يكون قد سجل أي نزوح جماعي مفاجىء للاجئين عبر حدود مجاورة مباشرة ، تعلم منظمة العفو الدولية أن عدة آلاف من الأشخاص قد غادروا البلد على امتداد فترة من الزمن ، والتمسوا اللجوء في دول أخرى . وفي حالات أخرى ، تسهم انتهاكات حقوق الإنسان في التشريد الداخلي لأعداد كبيرة من الأشخاص الذين قد يضطرون في نهاية المطاف الى الفرار عبر الحدود الدولية . وهكذا تعتقد

منظمة العفو الدولية بأن اتخاذ تدابير فورية لوقف هذه الانتهاكات ، من شأنه أن يقلل الى حد كبير من حاجة الناس الى الفرار من بلدانهم بحثا عن الحماية في مكان آخر ، وأن يتيح نوعا ما للاجئين الذين سبق أن فروا من أوطانهم فرصة للعودة اليها بأمان .

ولا تشمل قائمة البلدان المعالجة ، كل حالة من الحالات التي تكون فيها الصلة ظاهرة بين حركات اللجوء وانتهاكات حقوق الإنسان . بيد أنها تشمل البلدان التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنه ينبغي للجنة أن تتخذ بشأنها إجراء فوريا لضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية . وبعض البلدان الواردة في القائمة ، مثل أفغانستان وزائير والسودان ، باتت مدرجة على جدول أعمال اللجنة ، وستعمد منظمة العفو الدولية الى حث اللجنة في دورتها المقبلة على أن تجدد ولايات المقررين الخاصين لهذه البلدان . ومع ذلك ، من المطلوب اتخاذ قدر أكبر من الاجراءات الفعالة والمتفق عليها ، اذا اريد تجنب تدفقات جديدة للاجئين ، وقبل أن يتمكن اللاجئون الذين سبق أن فروا من بلدانهم ، من العودة الى أوطانهم بأمان . أما البلدان الأخرى الواردة آنفا فليست مدرجة على جدول أعمال اللجنة ، أو أنها لم تلق من اللجنة سوى اهتمام يكاد لا يذكر ، وتعتقد منظمة العفو الدولية بأنه ينبغي للجنة أن تولي في دورتها القادمة اهتماما أوثق بحالة حقوق الإنسان في هذه البلدان وأن تتخذ الاجراءات الضرورية لمعالجة هذه الانتهاكات التي تسهم في حركات اللجوء .

- - - - -